

وحياة الشبان

شورة التصحيح

## الطيور الهاربة من بطش مراكز القوى عادت أخيرا الى عشها الآمن

قبل ١٥ مايو كانت مراكز القوى تتدخل في شئون الجامعة وتتحكم في امورها وتمتد على تقاليدها ، وبعد ١٥ مايو عاد للجامعة استقلالها وتحررت من تدخل سلطة الأجهزة الإدارية ، واتسع نطاق استقلال الجامعات ليشمل استقلالها المالي والإداري والعلمي .  
وتد نسي دستور ٧١ لأول مرة في مصر على أن الدولة تكتل استقلال الجامعات ، وبعده اصدر الرئيس انور السادات قراره بالقضاء على الحرس الجامعي لتتولى كل جامعة اجراءات حفظ الأمن والنظام داخلها .  
وقبل ١٥ مايو كانت الجامعات في ظل لوائح متساهلة ، ومنذ ان صدر اول قانون لتنظيم الجامعات سنة ١٩٥٤ كان لوائح وقوانين الجامعة تعدل كل سنتين تقريبا .

وفي سنة ٧٢ اصدر الرئيس السادات القانون الجديد لتنظيم الجامعات ليؤكد فيه استقلالها ويعمق اجهزتها العلمية وكذلك الكتب والمراجع من الرسوم الجبركية لتستورد كل جامعة ما يلزمها وفق خططها .  
قبل ١٥ مايو عاش اسانذة الجامعات مهدين في حياتهم وازواقهم ، ونصل منهم عشرات بقرارات عشوائية من مراكز القوى فازدادت هجرتهم الى الخارج ، الى ان اصدر الرئيس انور السادات في مايو ٧٤ قانونا باعادة الاسانذة المصنولين بغير الطريق التأديبي على أن تختص لهم في الاقدمية والملاوات المدة من تاريخ النصل الى تاريخ العودة للخدمة وقبل ذلك في عام ٧٢ اصدر الرئيس السادات الكادر الجديد لاهضاء هيئات التدريس بالجامعات يصحح اوضاعهم ويكمل لهم المكاتبة التي تلفق مع مكانهم في المجتمع .

وتد اسناد من هذا القرار ١٥ التاكيا تضمنت اللاتجة التنفيذية لقانون الجامعات التي صدرت في أغسطس عام ٧٥ النص على صلاح اعضاء هيئة التدريس على نفقة الدولة بااداخل بقرار من مجلس الجامعة وعلاجهم في الخارج بقرار من المجلس الاعلى للجامعات ، كما نص على اجراء انتخابات العمداء في كل كلية يزيد عدد اسانذتها على ١٠ والقضاء بمبدأ التعيين بسلطة من خارج الجامعة .

قبل ١٥ مايو لم يكن هناك خطة علمية للبعثات وكان الاختيار للبعثات يتم على أسس شخصية ويتدخل من مراكز القوى في أغلب الاحيان ، حتى أن بعض الاستقام داخل الكليات كانت تعلم بعد سنوات بالعامد جمعويين لم يؤخذ رأيها نيوهم ، وبعد ١٥ مايو وضعت أول خطة عملية للبعثات تم خلالها ابناء ٥٠٠ معيد .



## مركز الأهرام للتعليم وتكنولوجيا المعلومات

قبل ١٥ مايو لم تكن الجامعات الإقليبية في طنطا والمنصورة والزقازيق والمنوفية والنيابة والمنيا قد انشئت ، بل كانت مجرد مروع إقليمية لجامعات القاهرة وعين شمس والاسكندرية وأسيوط ، وكان أساتذتها منتسبين إليها مباشرة ، وبعد ١٥ مايو انشئت الجامعات الإقليبية مستقلة لكل منها كيانها الذاتي ، وفي عام ٧٥ حولت المعاهد العاليبة إلى كليات في جامعة حلوان التي تضم ٢١ كلية .

وقد أعد المجلس الأعلى للجامعات أخيراً مشروعاً لتعديل بعض أحكام قانون الجامعات بإعطائها مزيداً من الاستقلال وينص على منح الجامعات سلطات كاملة في تعيين أعضاء هيئات التدريس وعمداء الكليات ونوابهم ونقلهم وأعارتهم ، ومنح كل جامعة سلطة وضع اللوائح الخاصة بكل كلية وفقاً لطالها الخاص ، وأعطاه رؤساء الجامعات سلطات وزير المالية ووزير التعليم بحيث يتنصر دور وزير التعليم على رئاسة المجلس الأعلى للجامعات للتابعة والتنسيق .

عادل إبراهيم